الناظور في 2025/10/20

من السادة أرباب حافلات النقل العمومي للمسافرين

بالناظور.

إلـــــــــــــــــى

الـسيـد رئيس جماعة الناظور.

الـــموضـــوع : كتـــاب و طلب استفسار حول المحطة الطرقية الجديدة.
بالناظـــــــور.

ســـــلام تـــام بـوجود مـــولانـا الإمام .

التحية و بعد؛

يـــــــشرفنا السيد رئيس الجماعة المحترم، و بصفتنا أرباب حافلات النقل العمومي للمسافرين بالناظور، و بصفتكم الجهة المتخذة للقرار عدد 140 بتاريخ 17 شتنبر 2025 القاضـــي بفتح المحطة الطرقية الجديدة و هو القرار الذي تجدون ســـنده بمقتضى المادة 83 من القانون التنظيمي 113.14، و بناء على اللقاء الذي جمعنا بكم و بالسيد الكاتب العام لعمالة الناظور و بحضور السيد باشا مدينة الناظور، السيد رئيس قســـم الجماعات المحلية بعمالة الناظور، الســـيد رئيس المصـــلحة الطرقية بالمديرية الاقليمية، مدير المحطة الجديدة و خليفة الباشـــا بتاريخ 2025/10/13 و الذي كان موضوعه المحطة الطرقية المزمع افتتاحها ، بأن نتقدم إلـــيكـــم السيد الرئيس المحترم بكتابنا هذا قصـــد افادتنا بالمعطيات اللازمة حول العديد النقاط المبهمة و الغير المفهومة و المشـــروعة و التي تخص قرار الفتح و التي نوقشـــت شفهيا خلال الاجتماع سالف الذكر.

السيد الرئيس المحترم،

إن كتابنا هذا جاء بعد قراركم انف الذكر بفتح المحطة الطرقية الجديدة و الذي تم تـــــأجيله الى أجل لاحق، و هو القرار الذي اتخذتموه منفردين و منعزلين، دون الرجوع الى الفاعلين الأساسيين لمنظومة خدمة النقل العمومي للمسافرين ألا و هم أرباب حافلات النقل العمومي للمســـافرين، ضـــاربين عرض الحائط مبدأ دســـتوريا أساسيا و هو المقاربة التشاركية المنصوص عليها بالفقرة الثانية من الفصل الأول من دستور المملكة الذي هو أسمى تعبير للقانون بمملكتنا الشريفة، إضافة إلى ما صـــرحتم به و صـــرح به الســـيد الكاتب العام لعمالة الناظور باللقاء المنعقد بالتاريخ أعلاه وذلك تفاعلا و جوابا على عديد من النقاط التي أثارها مجموعة من الزملاء أرباب حافلات النقل و التي نرى أنها أجوبة لم تكن شـــافية و كافية على المشـــاكل التي تحيط بهذا المشروع المنتظر و كذا لما أقدمتم عليه و عبر شركة التنمية المحلية -الناظور المسافرين- بتخصيص فضاء خاص و تفضيلي لشركة ستيام .

السيد الرئيس المحترم،

إن وطننا الحبيب و بقيادة صـــاحب الجلالة الملك محمد الســـادس نصـــره الله، يخطو بخطوات ثابتة في شـــتى المجالات و خاصـــة فيما يتعلق بالبنيات التحتية و المرافق العمومية، و الذي يجب أن تقابله مجهودات مضـــاعفة من طرف مختلف الفاعلين من سلطات عمومية و منتخبة و فاعلين اقتصاديين لتجويد خدمات هاته المرافق العمومية التي صـرفت عليها ميزانيات ضـخمة لترقى لانتظارات و تطلعات المواطنين، و هو الامر الذي أكد عليه صاحب الجلالة محمد السادس في خطابه السامي بمناسبة افتتاح الدورة الاولى من السنة التشريعية الاخيرة و الموجه خاصة للمنتخبين الذين تنتمون إلى جســـمهم، و هو ما لا يمكن أن يتحقق في واقعة افتتاح المحطة الطرقية الجديدة المتسم قرار افتتاحها بالارتجالية و التخبط من طرف سيادتكم في اتخاذه دون سلوك مقاربة تشاركية مع الفاعلين من أرباب حافلات النقل العمومي للمسافرين و اسـتشـارتهم لكونهم العارفين بخبايا هذا القطاع الهام و الذي يشـكل شـريان اقتصـاد المدينة و المنطقة، حتى تكون انطلاقة هذا المشروع الضخم و المنتظر لسنوات عديدة ناجحة و هو العكس المتوقع في قرار الافتتاح المتخذ من طرفكم و ذلك للأسباب التي سنسردها لاحقا و التي ننتظر منكم افادتنا بتوضيحات بشأنها.

السيد الرئيس المحترم،

إن التأمل في قرار فتح المحطة الطرقية الجديدة و الوقوف ميدانيا بمكان المحطة فإننا سنلاحظ ما يلي:

1- حرمان المواطنين (المســـافرين) من أدنى حقوقهم و خاصـــة فيما يخص عدم تفويت مرافق المحطة من مقاهي و محلات تجارية و خدماتية، و عدم ارســـائها الى حد اللحظة على أي مســـتغل حتى تبتدئ في الاشـــتغال مع افتتاح المحطة و تقديم خدماتها للمسافرين، و أنتم على علم السيد الرئيس المحترم أن هاته المرافق الخدماتية للمســـافرين لا محيد عنها في تجويد ســـفرهم، و حرمانهم منها لتعســـف حقيقي في حقهم.

- **و لهذا فنحن ومن موقعنا نسـتفسـركم و نطالبكم بإفادتنا بشـأن حالة هاته المرافق و تاريخ افتتاحها؟**

2- عدم تخصـــيص و تحديد مكان للســـيارات الأجرة الكبيرة على مســـتوى المحطة الطرقية، ذات الوجهات من و الى المحطة الطرقية و ذلك قبل افتتاح هذه الاخيرة، و هو الامر الذي ســـيعود بالســـلب على قطاع خدمات النقل بالمدينة و الاقليم عامة لكون القطاع المذكور (ســـيارات الأجرة الكبيرة) يعتبر قطاعا شـــريكا و في علاقة تعاون و تكامل مع حافلات النقل العمومي، و خاصة فيما يتعلق بالوجهات من و الى حواضـر الاقليم التي يحتاج فيها المسـافر لسـيارة أجرة لنقله من جماعته الى المحطة الطرقية للســـفر عبر الحافلة او العكس في الاتجاه المعاكس عندما يصـــل للمحطة الطرقية، و منه فإن عدم تخصـيص مكان للسـيارات الاجرة سـيجد المسـافر نفسـه معرضـــا لا محالة لاســـتغلال تجار الازمات و القطاع الغير المهيكل (الخطافة)، و بالتـــالي نسف كل الجهود المبـــذولة و الميزانيات المصـــروفة عن

مشـروع المحطة الطرقية و التي من أهم أهدافها الحد من ظواهر الفوضـى و السـيبة و القطع معها.

3- عدم اعتماد نظام العدادات لسيارات الأجرة الصـغيرة قبل افتتاح المحطة الجديدة و ترك المسـافر عبر هذه المحطة أمام مصـير مجهول في تسـعيرة هذه الفئة من سيارات الاجرة، مما قد ينتج عنه لا محالة و قياسا على تجارب سابقة فوضـى حقيقية في تحديد التسـعيرة مما سـيؤثر سـلبا لا على ارباب سـيارات الاجرة الصـغيرة و لا على القدرة الشـرائية للمواطنين، مما يسـتوجب معه اعتماد نظام العدادات للسـيارات الاجرة الصـغيرة قبل أي قرار افتتاح مستقبلي للمحطة الطرقية الجديدة.

4- إن تخصيصكم السيد الرئيس المحترم (و تم التأكيد عليه من طرف السيد الكاتب العام لعمالة الناظور) لفضـاء خاص و تفضـيلي لشـباك **شـركة النقل سـتيام CTM** بعيدا عن الشباك الوحيد المخصص لباقي الشركات ليعتبر معاملة تفضيلية من طرفكم و انتهاك خطير للقانون الذي يسـاوي بين الأشـخاص سـواء الذاتيين او الاعتباريين و أن هذا القرار لضـرب بشـع لمبدأ المنافسـة المشـروعة و تشـجيع على ممارسـة الاحتكار الممنوعة و المجرمة **بمقتضـى القانون 104.12 المتعلق بحرية الأسـعار و المنافسة.**

- **فما جوابكم السـيد الرئيس المحترم على هذا القرار المتمثل بتخصـيص فضـاء تفضـيلي و شـباك خاص لشـركة سـتيام CTM المنافسـة لباقي الشـركات؟ مع العلم و كما أسـلفنا الذكر أنه تصـرف غير قانوني و غير مشروع.**

و بالإضـافة الى ما سـبق فإننا من و موقعنا العارفين بانتظارات المسـافرين و عموم المواطنين فإننا نثير ما يلي :

5- ابقاء العمل بالتطبيقيات المتطورة (Application) و الجد المتقدمة التي تشتغل بها مجموعة من الشـركات و التي تقدم خدمات ذات جودة عالية تسـتجيب لحاجيات المسافرين كالحجز الفوري و القبلي و خدمات أخرى، و هي التطبيقيات التي استثمر فيها أرباب حافلات النقل اموالا ضـخمة حتى تكون في مسـتوى شـركات النقل العمومي ذات الخدمات المعترف بجودتها العالية من طرف منظمات عالمية على غرار منظمة ISO، و في المقابل نجد ان التطبيقية المعتمدة من طرف شـركة التنمية المحلية –ناظور مسـافرين- المسـيرة لمرفق المحطة الطرقية الجديدة جد متواضـعة و تشـتغل وفق نمط قديم لا يسـتجيب لمتطلبات العصـر و يقتصـر عملها محليا على مسـتوى المحطة الطرقية و لا يمكن الحجز منها تذكرة ذهاب و اياب و لا امكانية الحجز القبلي، مما تكون معه تطبيقيات أرباب حافلات النقل أكثر تقدما و تطورا بسنوات عدة و ترقى لموقع الناظور كبوابة لأوروبا.

مما يقتضي و مع هذه الحالة التدخل من أجل:

- إما الإبقاء على التطبيقيات التي تشـتغل بها الشـركات مع تخصـيص شـبابيك خاصة على مستوى المحطة الطرقية لهذه الشركات.

- أو خلق تطبيقية شاملة و متطورة و في مستوى التطبيقيات السالفة الذكر التي تشتغل بها شركات النقل مع ربطها بهذه الاخيرة و هو أمر متاح تقنيا.

6- الابقاء على نظام الحجز الهاتفي (Système de réservation téléphonique) لما يشكله هذا النظام من تسهيل عملية الحجز بشكل قبلي

و بسهولة و هو النظام المتاح لكل فئات المجتمع كبارا و صغارا نساء و رجالا، و هو الامر الغير المتوفر بالمحطة الطرقية الجديدة.

7- الابقاء العمل في الوكالات و نقاط البيع لمختلف أرباب حافلات النقل العمومي على مستوى داخل المدينة ، و ذلك لكون هذه النقاط البيع لا تشكل أي خرق للقانون من جهة و لها رخص قانونية من اجل بيع التذاكر و الخدمات الاخرى، و لكون أغلبها لا تتواجد داخل المحطة الرسمية المتواجدة بملتقى شارع الجيش الملكي و شارع الساقية الحمراء المتخذ قرار اغلاقها، مع السماح لمقتني التذاكر من هذه النقاط البيع و عدم عرقلة ولوجهم لرصيف المحطة او التشويش عليهم.

و في الأخير نحيطكم علما السيد الرئيس المحترم أننا و من موقعنا المسؤول كأرباب حافلات النقل العمومي للمسافرين، على استعداد تام لإنجاح ورش المحطة الطرقية الجديدة في إطار مقاربة تشاركية ناجعة و مثمرة، و أننا رهن إشارتكم لإنجاح هذا الورش الذي نؤكد أن نجاحه مقرون بتدخل أرباب حافلات النقل الى جانبكم و جانب كل المتدخلين الأخرين.

و في انتظار جوابكم على استفساراتنا و كذا لتعاطيكم الإيجابي مع مقترحاتنا الجادة و العملية ، تقبلوا منا السيد الرئيس المحترم كل التقدير و الاحترام .

<u>المرفقات:</u>

- لائحة أرباب شركات النقل العمومي للمسافرين مع توقيعاتهم.
- نسخة من كتاب موجه الى السيد عامل اقليم الناظور.